



يمكن أن تنتهك بأية حجة مما يؤدي الى السخرية من جميع القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول .

٣ - إن قيام اسرائيل بمهاجمة العراق لا يمكن النظر اليه على أنه عمل منفصل من أعمال المغامرة وإنما كجزء من السياسة الشاملة لاسرائيل والتي ترمي الى حرمان شعب فلسطين من حقوقه ومواصلة احتلالها غير المشروع للأراضي العربية فضلا عن خلق موقف من عدم الاستقرار والتوتر والصراع في المنطقة من أجل تعزيز مصالحها السياسية الخاصة .

٤ - إن الحجة التي ساقتها اسرائيل تبريراً لما قامت به من عمل ، تقول إن العراق كان على وشك إنتاج أسلحة نووية . هذا الزعم لا أساس له لأن العراق أعلن مراراً وتكراراً أن برنامجه في الميدان النووي مكرس بالكامل لاستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ومن هنا يصبح من غير المعقول أن نتصور أن تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية من جانب العراق يمكن أن يمثل تهديداً لاسرائيل . ومن ناحية أخرى فإن العالم بأسره يعلم أن اسرائيل هي التي تقوم بجهود مستمرة ومنهجية من أجل حياة ترسانة من الأسلحة النووية . ان الحق السيادي لبلد نام في أن يحوز وأن يطور تقنية نووية للأغراض السلمية ، لا يمكن إنكاره من خلال ممارسات أو سياسات تمييزية وحتماً ليس عن طريق عمل من أعمال العدوان الصارخ الذي ارتكبه اسرائيل .

٥ - أن حكومة الهند كانت ادانت بقوة العمل العدواني الغير مبرر الذي ارتكبه اسرائيل ضد العراق . وقد أعربنا في مختلف المحافل الدولية عن تضامننا مع العراق حكومة وشعباً وأيدنا اتخاذ أقوى الاجراءات العقابية الممكنة ضد المعتدي بما في ذلك اتخاذ تدابير فعالة بموجب الباب السابع من الميثاق . إن مثل هذا الاجراء واجب على أساس ان العمل عدواني حصل دون استفزاز وعلى أساس الاغفال المتكرر والانتهاك الصارخ لمبادئ الميثاق .

٦ - وبينما نعلن ذلك ، فإن وفد بلادي يود أن يؤكد أن الربط بين موضوعات مثل معاهدة منع الانتشار [القرار ٢٣٧٣ (د - ٢٧) ، المرفق] أو الضمانات الكاملة أو غيرها وبين المسألة الحالية ، أمر غير وارد ويقتل من الموضوع الاساسي الذي يتعين علاجه وهو موضوع العدوان . وأود أن أؤكد من جديد أن موقف وفد بلادي بالنسبة الى مواضيع مثل معاهدة منع الانتشار والضمانات الكاملة لم يتغير ونحن ننظر الى الإشارات الى هذه القضايا ، كما تظهر في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.14 والخاص بهذا البند ، من خلال موقفنا المعروف جيداً .

٧ - ومرة أخرى ، فالتنا نجد أن اسرائيل وحدها لا بد وأن تتحمل المسؤولية لتهديدها السلم والأمن في غرب آسيا . وما دامت اسرائيل تشعر بأنها تستطيع أن تواصل سلوكها دون عقاب ، فإن

المحتويات

البند ١٣٠ من جدول الأعمال :

العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين (تابع).....

١١٧٧

الرئيس : السيد عصمت ط . كتاني (العراق)

البند ١٣٠ من جدول الاعمال

العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين : (تابع)

١ - الأنسة خابارد (الهند)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الجمعية العامة في مناسبات عديدة في الماضي ، سبق لها أن بحثت الموقف المتفجر في غربي آسيا وهو الموقف الناجم عن الاعمال العدوانية والسياسيات التوسعية لاسرائيل . وفي اغفال كامل للدعوات المتكررة للمجتمع الدولي ، فان اسرائيل قد واصلت بعناد احتلالها غير المشروع للأراضي العربية وانكارها على شعب فلسطين حقه الأساسي في وطنه .

٢ - ولم تكن سياسيات اسرائيل العدوانية أكثر وضوحاً مما ظهر في الهجوم المبيت والصارخ الذي شنته الطائرات الاسرائيلية النفثة من طراز ف - ١٦ ضد المفاعل النووي العراقي بالقرب من بغداد في أوائل حزيران/يونيه من العام الحالي . والواقع فإن هذا الهجوم جاء في وقت كانت فيه البلدان العربية تقوم بجهود جاد لتجنب توسيع نطاق الصراع في لبنان مما جعل هذا الاجراء أكثر استفزازاً . إن عمل اسرائيل العدواني يمثل إنتهاكاً صارخاً لجميع قواعد القانون الدولي وللمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول . ومهما كان الحجج التي ساقتها اسرائيل تغطية لأعمالها وتبريراً لها ، فإن هذا العمل لا يمكن دحضه ويستحق إدانة عالمية . إن وصفها لأعمالها بأنها دفاع عن النفس وعزوها للدوافع العدوانية الى ضحايا عدوانها ، يعدان تشويها خطيراً للحقائق ومحاولة صارخة لتشويش الموضوع ، مما يعد في الواقع محاولة لقلب ميثاق الأمم المتحدة رأساً على عقب . وإذا ما قبلت فكرة الضربة الوقائية فان سيادة أية دولة

بالحلف الاستراتيجي الجديد الذي أعلن مؤخرًا بين إسرائيل وواشنطن هو أساساً بمثابة تشجيع للدوائر الحاكمة في إسرائيل لمواصلة وتوسيع سياستها العدوانية وخلق تهديد جديد لاستقلال وسيادة الدول العربية، وفي الواقع خلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة.

١٣ - وفي ضوء البيانات الأخيرة الصادرة عن واشنطن وخاصة تلك المتعلقة بالضربات النووية الأولى والمظاهرات النووية، فإنه يجب التساؤل عما إذا كانت إسرائيل لم تتصرف، فيما يتعلق بجمهورية العراق، بروح من النظرية الامبريالية التي سوف تقترح وزارة الدفاع الأمريكية وحلف شمال الأطلسي تطبيقها في أوروبا وفي مناطق أخرى من العالم باستخدام الأسلحة النووية. ولقد أظهر لنا التاريخ النتائج الفظيعة لنظرية وتطبيق ما يسمى بالضربات الوقائية والحروب الوقائية. إن امكانية استخدام الأسلحة النووية التي تطبق هذه النظرية، فإنه سوف يؤديان إلى القضاء على شعوب قارات بأكملها. كل ذلك يمثل نفاق تلك القوى الامبريالية التي تتحدث عن السلم والحرية وحقوق الانسان من ناحية ولا تتردد عن وضع المخطط التي تهدد السلم الشامل ومصائر الشعوب بوقوع كارثة من ناحية أخرى.

١٤ - إن أحد أنبل أهداف الأمم المتحدة هو تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وضمان منع انتشار الأسلحة النووية وتحرير البشرية من التهديد القائم بوقوع كارثة نووية. إن نظام عدم انتشار الأسلحة النووية يحقق هذه الغاية، وأساسه هو المعاهدة الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية. إن الهجوم الإسرائيلي على المنشآت النووية السلمية، هو هجوم مباشر على ذلك النظام. وبينما أن الهجوم الإسرائيلي على المنشآت النووية السلمية، هو هجوم مباشر على ذلك النظام. وبينما أن أكثر من مائة واحد عشر دولة بما فيها العراق والدول المجاورة لإسرائيل مباشرة، قد انضمت إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فإن إسرائيل قد رفضت حتى اليوم أن تصبح عضواً فيها. وبينما أن جميع المنشآت النووية في أراضي الدول العربية في الشرق الأوسط تقع تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن معظم المنشآت النووية في إسرائيل ليست تحت ذلك الإشراف. وتبعاً لذلك فإن الدول والشعوب تنظر إلى الأنشطة الإسرائيلية في المجال النووي بكثير من الشك. ومن المعروف جيداً أن إسرائيل قد بذلت جهوداً ملحوظة منذ عام ١٩٥٠ في مجالات حساسة مختلفة من التكنولوجيا النووية. وقد توصلت مجموعة الخبراء التي عينها الأمين العام للأمم المتحدة إلى محصلة مفادها أنه «إذا لم تكن إسرائيل قد عبرت تلك العتبة فعلاً، فإن لديها القدرة على إنتاج أسلحة نووية خلال وقت قصير جداً» [انظر A/36/341، المرفق، الفقرة ٨٢].

١٥ - وما يميز الموقف الإسرائيلي، أنه يرفض من ناحية إعطاء أية معلومات عن برنامجها النووي وتقدم حكومتها دائماً إجابات غامضة على أية أسئلة تتصل بالأنشطة النووية الإسرائيلية في المجال العسكري، بينما تعزو تلك الحكومة، باستخدامها وسائل عسكرية، لنفسها القرار في تحديد أي الدول وتحت أي الظروف يمكن أن تستخدم الطاقة النووية في الأغراض السلمية. إن الجمهورية الديمقراطية اللكائية تدين تلك السياسة، وتذكر بأن من حق الدول أن تستخدم الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولذلك فإن وفد بلادي يدعو بقوة إلى الامتنال التام لنظام منع انتشار الأسلحة النووية. وبما أن السياسة العدوانية الإسرائيلية تعد تهديداً خطيراً للمصالح الحيوية لجميع الدول المحبة للسلام، فمن

الموقف في المنطقة سوف يبقى متوتراً وغير واضح. إن حكومة الهند كانت وما زالت تتضمن مع الدول العربية في مواجهة تهديد إسرائيل بالعدوان وسياساتها التوسعية. ولقد دعونا مراراً إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تسهيلاً لإنشاء دولة فلسطينية وضماناً لحق جميع الدول في المنطقة في أن تعيش في سلم وفي انسجام.

٨ - إن آمالنا في سلم دائم في المنطقة قد تفرقت نتيجة لمثل هذا الاجراء الذي أقدمت عليه إسرائيل وبحدونا أمل وطيد في أن إسرائيل وأصدقائها سوف يتصاعون لمطالب الأغلبية العظمى من الدول. ويجب على إسرائيل أن تحجم عن أية إجراءات عدوانية أخرى وأن تتخذ الخطوات الضرورية للتعويض عن الاضرار المادية والخسائر في الارواح التي نجمت عن هجومها وأن تقوم بجهود حقيقية حسناً لمشكلات المنطقة وفقاً للمبادئ والتوصيات التي أبدتها هذه الجمعية خلال السنوات العديدة الماضية. وبهذه الطريقة وحدها يمكن للسلم والأمن في المنطقة أن يتحققا.

٩ - السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن وفد الجمهورية الألمانية يرحب بأن يجد في جدول أعمال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة بنداً بعنوان العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية. إن النظر في هذا البند ليس ضرورياً لمعالجة الآثار الخطيرة لهذا العدوان المسلح ضد العراق وإدانة المعتدي فحسب، ولكن دراسة هذا البند التي تتناول العدوان الإسرائيلي لها أهمية خاصة ولا سيما بالنسبة إلى الاعلان الامبريالي والمهيمنين عن النظريات العسكرية الجديدة مثل ملائمة «الضربات الوقائية»، و«الاعمال العقابية»، و«تلقين الدروس» للدول الاخرى، وحتى امكانية الضربة النووية الاولى.

١٠ - إن الأمر يتعلق بالكفاح من أجل حفظ السلم وضمان الأمن لجميع الشعوب. إن العمل العدواني الاجرامي الإسرائيلي ضد مركز البحوث النووية العراقي، إن هو إلا حلقة أخرى في السلسلة الطويلة للاعتداءات الإسرائيلية ضد جيرانها العرب. وفي الوقت ذاته فإن القتال التي القيت على عاصمة جمهورية العراق، قد اعتبرت أعمال عدوانية أخرى من قبل إسرائيل وبصفة خاصة باستخدام القوة العسكرية ضد دول ذات سيادة.

١١ - إن الجمهورية الديمقراطية الألمانية، مثلها مثل غالبية الدول الأخرى، قد أدانت بحزم هذا العمل الجديد من القرصنة من قبل إسرائيل. إن هذا العدوان يعد انتهاكاً صارخاً ضد سيادة وسلامة أراضي وحرمة جمهورية العراق. إنه إزدراء بشع لأحكام ومبادئ القانون الدولي وليثاق الأمم المتحدة. ومن المعروف تماماً أن إسرائيل يمكنها أن تواصل سياسة العدوان والاحتلال في الشرق الأوسط فقط بفضل الدعم السياسي والعسكري الكبير الذي يقدم إليها وبصفة خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك، فإن الجمهورية الديمقراطية الألمانية، مثلها مثل العديد من الدول الأخرى، تسترعي الانتباه إلى مسؤولية هذه الدوائر الامبريالية عن العمل العدواني الذي ارتكبه إسرائيل.

١٢ - إن هناك ما يدعو إلى تأكيد العلاقة المباشرة بين تصعيد سياسة العدوان الإسرائيلية والأعمال العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة في المنطقة، وعلى سبيل المثال المناورات الواسعة النطاق التي تقوم بها ما تسمى بقوة التدخل السريع للولايات المتحدة. ولذلك فإن هناك أساساً قوياً للمخاوف من أن ما يسمى

المناسب من جانب بلادي قد عملنا طوال السنوات العديدة الماضية بصورة عملية من أجل تسوية شاملة للنزاعات التي أصابت المنطقة لعقود من الزمان . وهناك النقاد ممن يشعرون بأن مفاوضات كامب ديفيد بطيئة جدا ومألها الفشل . وهم ينفون حلا فوريا في قفزة واحدة متتالين تماما المصاعب التي واجهتها الجهود السابقة . وأود أن أذكر هؤلاء أن التقدم الهائل الذي أحرز حتى اليوم بين إسرائيل ومصر ، وهو تقدم وفي بحاجات الأمن المشروعة للدولتين ، وفتح الطريق لاقامة علاقات تجارية ودبلوماسية بشكل الاحتال الواقعي الوحيد للتوصل الى سلم دائم وحل عادل للمشكلة الفلسطينية :

٢٢ - ونحن مطالبون الآن أن نبحث مسائل لا علاقة لها بهذه المناقشة وتشكل عقبة أمام هدف تحقيق السلم في المنطقة . وتطالب الولايات المتحدة على سبيل المثال بايقاف تزويد إسرائيل بالسلاح وغير ذلك من العلاقات . إن صداقة الولايات المتحدة مع إسرائيل حقيقة مستمرة ودائمة من حقائق سياساتنا الخارجية ، وتنبع من قيم وتقاليد يشترك فيها مواطنو البلدين ، ولن يغير منها خلافات تطفو بين حين وآخر بسبب تدابير تتخذها أي من الدولتين .

٢٣ - إن دولاً عديدة في هذه المنظمة تقدم التقنية النووية ، وكميات كبيرة من الأسلحة لدول المنطقة . ومع ذلك ، فإن هذا المشروع لا يطلب الى أحد أن يوقف تزويد الأسلحة والمساعدات العسكرية الأخرى لجيران إسرائيل . أن الولايات المتحدة تعترض إذن بقوة على الصيغة التي لا لزوم لها فيما يتعلق بعلاقة بلادي بإسرائيل . إننا نعتبر هذه الصياغة غير متوازنة ، وغير منصفة .

٢٤ - إن محاولة مماثلة لابعادنا عن هدف السلم الاقليمي هو دعوة مجلس الأمن للتحقيق في أنشطة إسرائيل النووية . ونحن نعارض أي جهد من هذا النوع لادخال مجلس الأمن في أنشطة غير متوازنة وذات دوافع سياسية . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير الى أن وفد بلادي قد أيد القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة والتي تقترح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط . ونحن نؤيد هذا الهدف كأسلوب لمعالجة قضية التسلح النووي في هذه المنطقة .

٢٥ - وأخيراً ، لا بد لي أيضاً أن أعترض بعزم ، وكمسألة مبدئية على الدعوة الى اتخاذ تدابير إلزامية كما ورد في الفقرة ٥ من مشروع القرار . ان هذا سوف يؤدي الى زيادة التوترات في وقت يجب على الأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لتخفيف حدة التوتر ، وأن تخفف من إمكانيات حدوث صراعات في المنطقة .

٢٦ - لهذه الأسباب التي ذكرتها ، فإن وفد بلادي سوف يصوت ضد مشروع القرار المطروح امام الجمعية .

٢٧ - السيد كلستيل (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعرض ملاحظاتي على بند جدول الأعمال قيد البحث اسمحوا لي أن أرحب ترحيباً حاراً بوفد انتيغوا وبربودا . إن عضويتهم في المنظمة شاهد جديد على سلامة ونجاح مفهوم الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار سلماً والنمسا تتطلع الى تعاون مرض ووثيق مع الدولة العضو الجديدة .

٢٨ - إن الهجوم العسكري الذي شنته إسرائيل ضد المنشآت النووية في تموز ، في حزيران/يونيه من هذا العام والذي ادى الى التدمير الكامل للمفاعل النووي ، قد نوقش باستفاضة في مجلس الأمن وكذلك في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . إن قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي إعتد بالإجماع يمثل في رأينا موقفاً حازماً وسلياً بالنسبة الى هذا العمل الذي لم يسبق له مثيل ، وقد أخذ في الاعتبار جميع جوانب المسألة ، وأن النمسا تؤيد تماماً هذا

الضروري أن ترد الأمم المتحدة بقوة على إسرائيل . ان وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، يؤكد من جديد موقفه المثبت في مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه من هذا العام^(١) بأنه ينبغي إدانة الهجوم العسكري الإسرائيلي على المنشآت النووية العراقية بقوة باعتباره عملاً عدوانياً وخرقاً لأحكام السلوك الدولي ، ومن المحتم الاعتراف بوضوح بحق العراق في التعويض من الخسائر التي لحقت به .

١٦ - ان السياسة العدوانية الاسرائيلية وتدهور الأوضاع عامة في الشرق الأوسط ، وتجدد المناقشة بشأن هذا الموضوع في الأمم المتحدة يشير مرة أخرى الى ضرورة التوصل الى حل سياسي شامل لنزاع الشرق الأوسط . إن الأحداث الأخير تؤكد مرة أخرى أن مثل ذلك الحل لا يمكن التوصل اليه إلا على أساس انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ ، وعلى أساس تنفيذ الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في العودة الى وطنه وحق تقرير المصير وانشاء دولته المستقلة . وتبعاً لذلك ، فإن الاقتراح بشأن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة جميع الأطراف المعنية ومنها منظمة التحرير الفلسطينية له قيمته الحالية اليوم .

١٧ - إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية سوف تواصل في تأييد ضمان السلام والاستقرار في الشرق الأوسط .

١٨ - السيدة كيرك باتريك (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما تعلم الجمعية العامة فإن هذا الموضوع نوقش باستفاضة في حزيران/يونيه الماضي في مجلس الأمن حيث تبحث عادة الأمور التي يقال انها تمثل تهديداً للسلام والأمن . وقد استطاع مجلس الأمن في ذلك الوقت التوصل الى نتيجة مرضية بتصويت إجماعي أخذ في الاعتبار جميع الجوانب ذات الصلة بالهجوم على تموز .

١٩ - وحكومتي تؤمن أن استمرار المناقشة الدائرة هنا اليوم لا يمكن أن تخمد أي غرض مفيد . فالمسألة قد عولجت بالفعل على نحو بناء في مجلس الأمن . إن جميع أعضاء مجلس الأمن أيدوا ذلك الاجراء لمعالجة هذا الموضوع . وفي رأينا أن أي إجراء من جانب الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع ، وهو يتأتى في أعقاب إدانة إسرائيل يوم أمس لا يسهم في قضية السلم في الشرق الأوسط . وعلى العكس فإن مشروع القرار غير المتوازن والخلافي المعروض على هذه الجمعية لا يمكن إلا أن يعقد عملية السعي من أجل السلام في الشرق الأوسط .

٢٠ - إن مشروع القرار الحالي يبتعد في نواحي هامة عن القرار ٤٨٧ (١٩٨١) الذي اعتمد بالإجماع في مجلس الأمن وان مشروع القرار المعروض امام الجمعية يتحدث دون ما ضرورة عن «عدوان» إسرائيل ، وهو تعبير قانوني تجنيه مجلس الأمن عن عمد . إن مثل هذا الوصف يثير مسائل قانونية كبيرة ، ويحكم على المداورات ونتائجها سلفاً . إن حكومة الولايات المتحدة تعترض بقوة على استخدام هذا التعبير ، وتصر على أن مثل هذه التدابير يجب النظر اليها في سياقها الكامل ، وهذا يتضمن رفض العراق قبول توافق الآراء الدولي الذي صيغ في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) ورفضه الدخول في سلام مع إسرائيل .

٢١ - وهذه المناقشة التي نجمت عن إدخال هذا البند المثير للاستفزاز يصرف أنظارنا عما يجب أن يكون مجال جهود الأمم المتحدة ، وأقصد به السعي من أجل السلم والأمن ، وتحقيقها في الشرق الأوسط . إن هناك دولتين في المنطقة بالتشجيع والاشتراك

منع الانتشار وإن الهجوم الاسرائيلي يرقى الى هجوم على نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . كذلك ، فاننا نرى أنه اذا ما كانت لدى دولة حجج قوية ضد كفاءة نظام الضمانات ، فان هذه المسألة يمكن متابعتها ضمن الأسلوب والطرق المشروعة والقائمة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولا يمكننا أن نقبل أن دولة عضواً ليست طرفاً في معاهدة منع الانتشار ولم تخضع منشأتها النووية للتفتيش ، أن تقوم بدور القاضي في نظام يعتمد عليه المجتمع الدولي في مجال حساس مثل الطاقة النووية وتلجأ نتيجة لذلك الى استعمال القوة ضد المنشآت النووية في دولة أخرى .

٣٣ - نحن نبحث موضوعاً أصدر المجتمع الدولي حكمه بشكل قاطع وبصوت واحد . ونظراً الى الأهمية والآثار الخطيرة للمشكلة ، فانني أرى من الضروري أن تحتفظ الجمعية العامة بروح الاجماع هذه . إن قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) يعالج كافة الجوانب المختلفة للهجوم الاسرائيلي ويتضمن مقررات يجب أن نوافق عليها جميعاً . وانني واثق من أن الجمعية العامة سوف تأخذ ذلك في الاعتبار عندما تصدر قرارها في هذا الشأن .

٣٤ - السيد سليم (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في السابع من حزيران/يونيه الماضي علم العالم بدهشة واستنكار أن اسرائيل مرة أخرى قد مارست العدوان الذي تتسم به ضد إحدى الدول الأعضاء في الامم المتحدة وهي العراق . ولقد كان هدف هذا العدوان المسلح هذه المرة هو مركز البحوث النووية السلمية في تموز بالقرب من العاصمة العراقية . إن هذا العمل المشين قد أثار بسرعة الاستنكار والادانة العامة في العالم . إن العراق من واقع حقه وحرصه على احترام الشرعية الدولية ، قد اختار فيها يخصه أن يتوجه - رداً على هذا العدوان - الى المنظمة وهيئتها العليا المكلفة بالحفاظ على السلم والأمن الدولي وهي مجلس الأمن .

٣٥ - وبعد مناقشة طويلة اشترك فيها عدد من وزراء الخارجية ومنهم وزير خارجية بلادي الذي طلب باسم الدول العربية^(١) من مجلس الأمن ان يعلي صوت العدالة والحق ، إعتد المجلس في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨١ بالاجماع القرار ٤٨٧ (١٩٨١) الذي أدان بوضوح العمل الذي وقع ضد دولة مستقلة ذات سيادة وهي العراق .

٣٦ - إن تونس التي اتخذت أثناء مناقشات المجلس الموقف الذي تمليه عليها مسؤولياتها الدولية بمقتضى الميثاق ومبادئ القانون لا يسعها الا أن تكرر هنا ادانتها بشدة لئلا هذه الأعمال غير المسؤولة والتي تعتبر جزءاً من خطة شاملة توضح نوايا خطيرة ، خطة تنطوي على نوايا خطيرة وضعت لمنطقة الشرق الأوسط على المدى القريب أو البعيد .

٣٧ - إن الآثار الخطيرة والأبعاد العميقة لهذه المسألة ورفض اسرائيل الامتنال لمطالب مجلس الأمن وتحديداً السفير للرأي العام العالمي ، كل ذلك يبرر قيام الجمعية العامة بتكريس انتباهها الكامل لهذه المسألة وقيامها باتخاذ المقررات اللازمة . إن الأمر يرتبط بمصادقية المنظمة وبقدرتها على الدفاع عن الدول الأعضاء عندما تقع ضحية للعدوان المسلح وقدرتها على العمل بفعالية ضد المعتدي لفرض احترام الشرعية الدولية .

٣٨ - ولن أتحدث طويلاً عن الحجج القادمة والأسباب الجوفاء التي لجأ اليها ممثل اسرائيل لتبرير ما لا يمكن تبريره . لقد تأكد عدم جدوى هذه الحجج بوضوح عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولكن ماذا عن تبعات هذا الخطأ الكبير الذي وقع فيه

القرار . ونظراً للآثار بعيدة المدى لهذا الهجوم المسلح ، فان النمسا تعتبر أن هناك ما يبرر قيام دورة الجمعية العامة هذه باصدار حكمها بالنسبة الى هذا الحادث ، وتأكيد إدانتها القوية الصادرة عن مجلس الأمن .

٢٩ - ولا بد من النظر الى الحدث ذاته من زوايا مختلفة . أولاً ، لقد أضاف بعداً جديداً وخطيراً الى الموقف المعقد في الشرق الأوسط . إن إهتمام الأمم المتحدة الطويل بالصراع في الشرق الأوسط قد نتج عنه تحديد الشروط التقريبية لتسوية شاملة ودائمة . ومن أهم هذه الشروط في رأينا أن مثل هذه التسوية يجب أن تكون حلاً سلمياً ، كما وأن نبد العنف واستعمال القوة مطلب أساسي لإحراز أي تقدم في السعي من أجل الحل . إن الهجوم على المفاعل النووي العراقي ، قد عزز من جديد هذا الايمان وأكد الحاجة الملحة لتحقيق مثل هذا الحل .

٣٠ - ثانياً ، عند دفاعها في مجلس الأمن وفي المحافل الأخرى عن قرارها بتدمير المنشآت النووية العراقية في تموز بالوسائل العسكرية ، تذرعت اسرائيل بحجة الدفاع عن النفس وحاولت أن تضفي على عملها صبغة الشرعية وذلك بالإشارة الى المادة ٥١ من الميثاق . إن النمسا لا يمكن أن تقبل هذا النوع من الحجج الذي يتسم بقصر النظر وبالخطورة . أن قبول حجة الدفاع عن النفس أو كما سميت الحق في الردع الوقائي كتبرير لهذا الهجوم العسكري يعني ضمناً أن مبدأ أساسياً من مبادئ الميثاق فرغ من معناه . إن ذلك سوف يحل محل شرعية الدفاع ضد العدوان المسلح في انتظار اجراءات دولية لإعادة السلم والأمن مفهومهما غير محدود ولا يمكن السيطرة عليه للردع المسلح ضد جميع الأخطار المحتملة في المستقبل على أساس تقدير منفرد وذاتي للغاية لهذا الخطر . وإذا ما قبل ذلك وطبق ، فسوف يعني القضاء على جميع جهودنا المشتركة في الأمم المتحدة لوقف مثل هذه التدابير الذاتية والتعسفية للدول ، وخلق إطار للمبادئ والالتزام بالنسبة للعلاقات بين الدول . وسوف يعني ذلك ضمناً العودة الى حالة من الفوضى واللاقانونية في الشؤون الدولية . وفي رأينا أنه ليس هناك شيء في الميثاق يمكن أن يبرر الاجراء الذي أقدمت عليه اسرائيل . وعلى العكس فإن هناك عدة مبادئ أساسية عديدة في الميثاق قد تم انتهاكها مثل احترام السيادة ووحدة أراضي الدول ونيد استعمال أو التهديد باستعمال القوة والالتزام بجميع الدول بحل المنازعات بالوسائل السلمية .

٣١ - أما الجانب الثالث فإنه يتعلق بالآثار الخطيرة لهذا الحدث على النظام الدولي للضمانات النووية وعلى الاسس التي تستند عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . إن المدير العام لهذه الوكالة قد حدد هذه النقطة بجلاء عندما تحدث أمام مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية فقال :

« لقد قامت الوكالة بتفتيش المفاعلات العراقية ولم تجد أية شواهد على أي نشاط لا يتفق ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية . وإن دولة عضواً في معاهدة منع الانتشار لم تشع بالضمأن نتيجة لما توصلنا اليه وبقدرتنا مواصلة القيام بمسؤولياتنا في هذا الشأن بفعالية .. ولا يمكن لأحد الا أن يخلص الى نتيجة مؤداها أن نظام ضمانات الوكالة هو الذي تعرض أيضاً الى الهجوم ، وإلى أين سيؤدي بنا ذلك في المستقبل ؟ ان هذه مسألة تثير القلق العميق ويجب التفكير فيها جيداً » .

٣٢ - وهذه نقطة وجيهة تماماً ، ونحن نشارك رأي المدير العام للقاتل بأن نظام ضمانات الوكالة عنصر أساسي من عناصر معاهدة

المسؤولون في تل أبيب وآثاره على الصكوك القانونية الدولية التي ينبغي أن تحكم العلاقات بين الدول ؟

٣٩ - ألم يفتح هذا الطريق الى الفوضى الكاملة ويضفي طابع الشرعية على العدوان اذا قبلنا هذا القول غير المقنع المبني على مبدأ الضربة الوقائية الذي تتمسك به اسرائيل وتطبقه في لبنان وامكنة اخرى ؟ اي بلد سيشعر بأنه آمن اذا أصبحت القوة والهيمنة هما القانون الذي تستطيع أية دولة قوية أن تستخدمه لأغراضها على أساس تقييم من طرف واحد بوجود خطر يهدد أمنها ؟ واي امن هذا عندما يطبق بلد باستمرار سياسية السيطرة ويزرع يوميا الارهاب في المنطقة ويجعل من الارهاب الدولي سياسة دولته ويدعس بالأقدام المبادئ الأولية للعدالة والقانون ؟

٤٠ - كيف يمكن لأحد أن يصدق تبريرا يقوم على مفهوم الدفاع المشروع خاصة في اطار المادة ٥١ من الميثاق ، وفقا لما قدمه وشرحه ممثل اسرائيل ؟ إن هذه المادة تعطي بالفعل للدول الأعضاء حق الدفاع المشروع اذا تعرضت لهجوم مسلح ، ولا تعترف بأي حال بالهجوم الوقائي الذي يتعارض مع أهداف وأغراض المنظمة ومع روح ونص الميثاق وعدد كبير من الاعلانات الصادرة عن الجمعية العامة بما في ذلك الاعلان المتعلق بعدم اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية .

٤١ - والواقع اننا نتساءل ضد من توجه هذه « الضربة الوقائية » ولماذا ؟ لقد كان الهدف هو المنشآت النووية العراقية ذات الصبغة السلمية الكاملة . لقد أكد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الأهداف السلمية للمنشآت النووية العراقية ، وكذلك قرار مجلس محافظي الوكالة المعتمد يوم ١٢ حزيران/يونيه الماضي . لقد وقعت اكثر من مائة دولة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وصدقت عليها ، وأعتبرت هذه المعاهدة على الصعيد الدولي وسيلة فعالة للتشجيع على الاستخدام السلمي للطاقة النووية لتحقيق التقدم العلمي والتنمية الاقتصادية . ان فعالية نظام الضمانات لفرض احترام المعاهدة وأغراضها من جانب الدول الأطراف فيها ، لم يكن موضع أبدا . ولقد صدقت العراق على هذه المعاهدة والتزمت بنظام ضمانات الوكالة الدولية وأخضعت دائما منشآتها لرقابة المفتشين الدوليين . ولقد كذب هؤلاء المفتشون ومدير عام الوكالة ادعاء اسرائيل بصورة قاطعة عندما أكدوا أن العراق قد اضطلع بالتزاماته وفقا للمعاهدة ولنظام الضمانات . وماذا عن اسرائيل ؟ لماذا ترفض الانضمام الى معاهدة منع الانتشار ؟ ولماذا ترفض الرقابة والتفتيش الدوليين ؟

٤٢ - هل هناك حاجة لكي نكرر ما يعرفه الجميع وهو أن اسرائيل تمتلك السلاح النووي منذ زمن ؟ ألم تؤكد ذلك التصريحات العديدة الصادرة عن الجنرالات الاسرائيليين ؟ وهل نحن في حاجة الى أن نذكر جميعتنا بالوسائل الخفية وغير المشروعة المستخدمة للحصول على المواد الخام اللازمة لانتاج هذا السلاح ؟ هل نحن في حاجة الى التذكير بالمحاولات المتكررة التي جرى بعضها داخل أراضي عدد من الدول بغرض منع العراق من تطوير تكنولوجيته النووية ؟

٤٣ - إن المبادرة العدوانية التي اتخذتها اسرائيل ليست عملاً منفرداً . إنها ترمي ببساطة الى ايقاف النضال ضد التخلف والى تقويض الجهود النووية التي يبذلها العراق والعالمان العربي والاسلامي للسيطرة على العلم والتكنولوجيا ولتحقيق التقدم الذي لا يزال هو التطلع العميق المشروع للبلدان النامية . إن التنمية

الاقتصادية والعلمية للعالم العربي لا تتمشى بالطبع مع استراتيجية الحكومة الاسرائيلية هذه الاستراتيجية المبنية على أساس معايير التفوق والسيطرة والتوسع ، والا لماذا أعطت اسرائيل لنفسها حق رجل الشرطة في المنطقة ؟

٤٤ - إن اسرائيل تجد نفسها أمام خيارين : اما قبول العالم العربي كما هو ، العالم العربي المستقل والمسؤول والمهتم برخائه وتطوره ، واما أن تحاول الابقاء على العالم العربي في حالة من التخلف الثقافي والعلمي رغم أهميته الجغرافية - الاستراتيجية ، ولم يكن بمقدور اسرائيل بالطبع الا أن تأخذ بالخيار الثاني . إن الموضوع الذي يعنينا يعتبر ذروة انتهاكات القانون الدولي . ولقد وصفت هذه الانتهاكات في عدة مناسبات في الجمعية العامة ومجلس الأمن وهي تتضمن ضم الأراضي بالقوة والاصرار على الاحتلال غير المشروع وانكار الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وأعمال العدوان السافرة والمتعددة والهجوم على الدول المجاورة .

٤٥ - فضلا عن ذلك ، فان اسرائيل تمارس هذه الانتهاكات كوسيلة من وسائل الضغط الدبلوماسي ألم تعودنا اسرائيل في كل مرة يجري فيها عمل دبلوماسي يتعلق بالشرق الأوسط في المنظمة أو في أي محفل آخر ، على شن هجومها العدواني وإذكاء التوتر ؟ هل علينا أن نذكر مثلا تحركات الطيران الاسرائيلي في الآونة الاخيرة والتي وجدت صدى واسعا في الصحف ؟

٤٦ - إننا لم نطلب ادراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة كي ندخل كما اتهمنا ممثل اسرائيل في جدل لا فائدة منه . فبكل وضوح إن الاجراء الشيع الذي ارتكبه اسرائيل يتعدى العراق بل ودول المنطقة أيضا ويجب احتواؤه وإزالته عن طريق الجهود المشتركة للمجتمع الدولي . إن هذا هو المغزى الحقيقي من الالتجاء الى الأمم المتحدة ، وعلى الجمعية العامة أن تمارس دورا حاسما يتمشى بمستواها ، وبالتالي فانه يجب على الجمعية العامة ان تستلهم من الميثاق الدروس والاجراءات الضرورية التي يجب أن تتخذها كي يسود القانون والعدالة ومن أجل ضمان الأمن للجميع .

٤٧ - إن مشروع القرار المعروض علينا لدراسته ، والتي اشتركت تونس في تقديمه ، يفي بمتطلبات الوضع الذي خلقه الهجوم الاسرائيلي على المنشآت النووية السلمية في العراق .

٤٨ - إن التصويت لصالح مشروع هذا القرار يعني التصويت لصالح القانون والشرعية الدولية ، والتصويت لصالح المصادقية في المنظمة والنظام الدولي الذي وضع لضمان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

٤٩ - السيد جعفر اللقاني (المملكة العربية السعودية) : بسم الله الرحمن الرحيم ، سيدي الرئيس ، قبل أن استهل كلمتي هذه ، أود ان اتقدم بالتهنئة الى وفد انتيغوا وبربودا بمناسبة دخولها في عضوية الأمم المتحدة .

٥٠ - قررت الجمعية العامة إدراج هذا البند في جدول أعمالها بناء على طلب عدد من دول العالم الثالث . وكان من اليديهي ادراج البند في جدول أعمال الجمعية العامة لا بسبب حساسية وخطورة العدوان المسلح الذي ارتكبه اسرائيل في السابع من شهر حزيران/يونيه ١٩٨١ ، فحسب ، بل أيضا لأن القرار رقم ٤٨٧ (١٩٨١) الذي اعتمدته مجلس الأمن بالاجماع قد طالب اسرائيل المعتدية على منشآت العراق النووية السلمية بأن تخضع منشآتها النووية المعروفة بطابعها غير السلمي لشروط التأمين المحددة من

الدولية للطاقة الذرية . بل على العكس من ذلك ، كانت هناك أدلة قاطعة غير قابلة للدحض على أن المفاعل الذري العراقي أنشئ وكان يعمل لأغراض سلمية من أجل التنمية فحسب . وقد صرح السيد سيجفارد اكلوند المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن الوكالة قد كشفت على المفاعل الذري ولم تجد أثر لأي نشاط يتعارض مع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد رينزاهو (رواندا) .

٥٦ - ثم من الذي ارتكب هذا الاعتداء السافر على المنشآت العراقية مخالفاً بذلك أحكام المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ومعرضاً أمن وسلامة دولة عضو في الأمم المتحدة إلى الخطر ومهدداً الأمن والسلم في العالم بأكمله ؟ الذي قام بهذا العدوان هي دولة اكتسبت شهرة فريدة في أعمالها الاجرامية وفي مخالفة القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة . هي الدولة التي انشأت منذ سنوات طويلة عدداً من المفاعلات الذرية ، ولم توقع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، ولم تبرم أي اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ورفضت رفضاً باتاً السماح لأحد بالكشف على منشآتها الذرية ، بما في ذلك أصدقائها وحلفاؤها في الولايات المتحدة . هي العصاة التي شكلت دولة يهودية في فلسطين . وعملت بالاتصال والتآمر مع فروع لها في العالم الغربي ، وخاصة في الولايات المتحدة ، على سرقة مئات من أطنان الأورانيوم وحولتها إلى مفاعلها الذري في ديمونا ، حيث أخذت في انتاج الأسلحة النووية منذ أوائل الستينات . انها الدولة اليهودية التي استخدمت الارهاب وسيلة لوجودها ، ولم تزل تستخدمه للقضاء على آثار جريمتها ، وافتاء الشعب الفلسطيني ، وتحطيم عزمه على مقاومة العدوان ، وعلى ممارسة حقه في تقرير المصير والعيش بكرامة وأمن وسلام . انها الدولة التي وجدت حليفاً آخر لها في نظام جنوب افريقيا العنصري ، وتعاونت مع ذلك النظام في تزويده بالأسلحة التقليدية والنووية . فهناك شبه كبير بين النظامين القائمين على التمييز العنصري والبطش والاستعباد غير أن اسرائيل ، التي تزعم عصاة الصهيونية العالمية المدججة بأحدث الأسلحة وأشدّها فتكاً ، تتصرف وكأن من حقها التحكم بسياسات جميع الدول ، والإملاء على تلك الدول بما يجوز أو لا يجوز عمله على الصعيدين القومي والدولي .

٥٧ - لقد حان الوقت لأن تضع المجموعة الدولية حداً لتصرفات الكيان الصهيوني . وتملك الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن بصفة خاصة ، سلطة تنفيذ القرارات . لقد اعتمد مجلس الأمن بالاجماع القرار رقم ٤٨٧ (١٩٨١) حول موضوع الاعتداء على المفاعل الذري العراقي . فمن واجب المجلس الآن اتخاذ قرار بتنفيذ الفقرتين الخامسة والسادسة من القرار .

٥٨ - لقد انتحلت اسرائيل عدداً واهياً لاعتدائها وهو الدفاع عن النفس . والواقع ، إن العراق والشعب العربي في كافة بلدان الشرق الأوسط هو الذي يحتاج إلى ضمانات للدفاع عن النفس . لقد أثبتت اسرائيل بصورة لا تقبل الشك ، انها هي الدولة التي لا تأبه بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، وهي الدولة التي لا تبدي ذرة من الشعور بالمسؤولية في تصرفاتها ، لا تجاه خصومها فحسب ، بل حتى تجاه أصدقائها الذين لم يتخلوا عن تأييدها طيلة الأعوام الثلاثة والثلاثين الماضية .

٥٩ - إن استمرار التصرفات الاسرائيلية وغطرستها كفيلاً بتوليد انفجارات لا يمكن كبحها في منطقة الشرق الأوسط . إن

الوكالة الدولية للطاقة الذرية مثلاً فعل العراق بمنشآته التي تعرضت للعدوان الاسرائيلي .

٥١ - كما قرر مجلس الأمن أن من حق العراق أن يتلقى تعويضات عن الدمار الذي لحقه العدوان الاسرائيلي بالمنشآت العراقية السلمية . ويبدو أن مصير هذا القرار الاجماعي لم يختلف عن مصير القرارات التي لا تخصي ، التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة فيما يتصل بقضية فلسطين ، والحالة في الشرق الأوسط ، خلال الأعوام الثلاثة والثلاثين الماضية . لم تصدر أية بادرة من اسرائيل تشير إلى ادعائها لهذا القرار الأخير وتلبية شروطه .

٥٢ - كلنا نعرف في هذه المجموعة الدولية بما في ذلك الدول الكبرى والدول المؤيدة لاسرائيل أو الخاضعة لها ، أن هذا الكيان الصهيوني لا يعرف معنى الشرعية القانونية ، ويلوي جميع القوانين والأعراف الدولية لخدمة مصالحه العدوانية . وهذا ما حصل بالنسبة لقضية فلسطين والشعب الفلسطيني . لكن هذه المرة امتد الاجرام الاسرائيلي الى مئات الأميال داخل البلدان العربية المجاورة وغير المجاورة . ولا يسع المرء سوى طرح سؤال بديهي وهو ، هل تقوم اسرائيل بهذه الأعمال الاجرامية بدافع نزعتها الاجرامية ، أم بتشجيع من بعض الدول التي تسلحها وتتحالف معها وتلتزم بالدفاع عنها ؟ ومهما كان الأمر فإن هذه الأعمال الاجرامية والمخالفة لأحكام الميثاق ولجميع القوانين والأعراف الدولية كفيلاً بتحطيم الأمم المتحدة ، وتعرض العالم بأكمله الى خطر الحرب .

٥٣ - إن الاعتداء الاسرائيلي على المفاعل الذري في العراق يمثل أسوأ أنواع القرصنة والاجرام الدولي . ولا يختلف هذا العمل عن سجل اسرائيل المحافل بالاجرام ضد الشعب الفلسطيني وممتلكاته في فلسطين ما قبل عام ١٩٤٨ ، وفيما تبقى من فلسطين بعد عام ١٩٤٨ ، وفي الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . غير أن الأعذار التي انتحلتها اسرائيل هذه المرة كشفت القناع عن حقيقة هذا الكيان الصهيوني وخطر وجوده في الشرق الأوسط ، لا في المستقبل القريب فحسب بل وفي المستقبل البعيد . وربما ظنت بعض الدول أن القوة الضاربة لاسرائيل كفيلاً بتأمين مصالح تلك الدول في المنطقة . هذه هي الصورة التي ترسمها اسرائيل لتلك الدول ، وربما يفوت على هذه الدول أن الخطر الوحيد على مصالحها ، ان وجد ، لن ينشأ الا بسبب العدوان الاسرائيلي المستمر ، والظلم الذي يعاينه الشعب الفلسطيني المشرّد ، والتأييد اللامحدود الذي يلقاه الكيان الصهيوني من تلك الدول ، والأثر السيء الذي يحدثه كل هذا عند أبناء الشعب العربي في كافة الأقطار العربية .

٥٤ - تعرف اسرائيل ويعرف العالم بأجمعه أن المفاعل الذري العراقي لم يشكل خطراً على أحد بل كان مجرد مختبر للأبحاث في ميدان الطاقة الذرية للسلام وهذا حق ثابت لكل دولة . لقد أنشئ المفاعل بصورة علنية مفتوحة ودون اخفاء أية معلومات . كان العراق من الدول الأولى التي وقعت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي أصبحت نافذة المفعول عام ١٩٧٠ كما أن العراق وقع اتفاقاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٧٢ لتطبيق الضمانات المنصوص عليها في المعاهدة بشأن جميع النشاطات الذرية في البلاد .

٥٥ - وباختصار لم يكن هناك أي دليل على أن العراق قد خالف الضمانات المنصوص عليها في المعاهدة والتي التزم بها تجاه الوكالة

تمارسه الدولة وهو يؤكد ، مرة أخرى ، النوايا العدوانية لإسرائيل . وفي النهاية ، فإنه عمل ليس بصورة خطيرة التعاون النووي السلمي فيما بين الدول في إطار نظام دولي لمنع انتشار الأسلحة النووية . ٦٤ - إن الهجوم الإسرائيلي لا يمكن أن يفهم إلا في إطار السياسة التي تمارسها إسرائيل ومُحاتها في الشرق الأوسط . إنه نتيجة منطقية للإستراتيجية التي ، عن طريق التفاوض المنفصل ، ترمي إلى تقسيم الجبهة المتحدة للدول والشعوب العربية . وهذا بالتأكيد هو هدف اتفاقية كامب ديفيد هو بإعطاء الحرية للدوائر المتطرفة في تل أبيب لتوجيه ضرباتها للدول العربية . إن أعمال إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وضد لبنان ، وإن في هذه الحالة الأخيرة ضد العراق ، إنما تشكل دليلاً قاطعاً على هذه الاستراتيجية .

٦٥ - وفي محاولة لتبرير عدوانها ، فإن إسرائيل في هذا المحفل وفي مجلس الأمن قدمت حججاً غير معقولة مبنية على تهديد نووي خيالي . إن الأغلبية الساحقة للدول والرأي العام العالمي ، قد رفضت بصورة قاطعة هذه الحجج لأنها تتعارض مع الحقائق . ومن ناحية أخرى فإن قبول حجج إسرائيل إنما يعني إعطاء الضوء الأخضر للحرب الوقائية مما يؤدي إلى أن يُستبدل بالقانون الدولي قانون الغاب .

٦٦ - إن النظر في البند ١ من التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أوضح الأهمية التي توليها الدول الأعضاء للتعاون النووي السلمي ، إن تعزيز هذا التعاون يستند في معظمه إلى نظام منع الانتشار ونظام ضمانات الوكالة . ولقد أكد الدكتور اكلوند المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن الوكالة قد قامت بالتفتيش على المفاعل العراقي ولم تجد أي دليل على وجود أنشطة تتعارض مع معاهدة منع الانتشار . ومن ناحية أخرى ورغم النداءات العديدة الموجهة لإسرائيل فإنها رفضت التوقيع على هذه المعاهدة . وأكثر من ذلك فإن هناك معلومات ووثائق كافية تثبت أن إسرائيل تمتلك السلاح النووي وإنها تستطيع إنتاجه . إن التعاون الوثيق بين إسرائيل والنظام العنصري في برتوريا في المجال النووي لم يُعدّ سرا خافياً . وفي ضوء هذه الوقائع فإن الهجوم على المنشآت النووية في تموز يتخذ طابعاً خطيراً بالنسبة للسلم والأمن الدولي .

٦٧ - وفي هذه الشروط يصعب أن نظل ساكتين إزاء دور ومسؤولية من يؤيدون إسرائيل . إن حقيقة أن إسرائيل قد ادينَت بالقول وأن حاميتها الأساسية الولايات المتحدة قد أجلت لفترة توريد الأسلحة الهجومية الجديدة إليها لا تغير من الوضع شيئاً . إن مجلس الأمن ، بسبب الحماية الأمريكية ، لم يعتمد إجراءات فعّالة لمنع حدوث أعمال عدوانية من هذا القبيل في المستقبل .

٦٨ - إن النتائج المستخلصة من هذه المناقشة عديدة ، وفي رأي وفدي إن هناك نتيجة من بين هذه النتائج تفرض نفسها بصورة مقنعة : هي أن السياسة التي ترمي إلى تقسيم العالم العربي عن طريق اتفاقات منفصلة لا يمكن أن تؤدي إلى السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط ، ولكنها تتمشى مع خطط إسرائيل للتوسعة . إن الطريق الوحيد المؤدي إلى السلام يمر عبر التسوية الشاملة للمشاكل بمشاركة وإسهام جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . إن هذه التسوية يمكن أن تتم في إطار مؤتمر دولي يدعى خصيصاً لهذا الغرض . ونحن نجددنا الأمل في أن جميع الأطراف المعنية سوف تسلك هذا الطريق .

إسرائيل لا يهملها ذلك بل ، ربما ترحب به ، ظناً منها أنه سيمهد لها الطريق لتحقيق مكاسب إضافية . لكننا لم نزل نؤمن بالأهم المتحدة ، ونثق بقدرة المجموعة الدولية ، لا بل وبارادتها على صيانة هذه المنظمة وحمايتها من الانحلال والتدهور . إننا نهيئ بالجمعية العامة اعتماد قرار يوصي مجلس الأمن باتخاذ ما يلزم من الاجراءات لضمان تنفيذ القرار ٤٨٧ (١٩٨١) بحزم وبصورة لا تدع مجالاً للشك في جدية قرارات الأمم المتحدة . إن التنفيذ ضروري لوضع حد لتبايدي إسرائيل ولتحدياتها المتواصلة ، ولإقرار الأمن والسلام في الشرق الأوسط وفي جميع انحاء العالم ، وفق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

٦٠ - إن تسرّع إسرائيل على تطور أبحاثها الذرية ، وحيازتها للأورانيوم وانتاجها للأسلحة الذرية كقيل باثارة الذعر عند شعوب منطقة الشرق الأوسط ومناطق أخرى في العالم . وثقة إسرائيل في عدم استطاعة دول المنطقة اللحاق بها في هذا الميدان لا تخفف من حدة ذلك الذعر والتوتر ، غير أننا واثقون من أن المجتمع يدرك أن قوة السلاح لا تكفي للقضاء على حقوق الشعوب المشروعة ، وأن عزم الشعوب المظلومة على استرداد حقوقها يحقق النصر لها في نهاية الأمر ، مهما طالّت مدة الحرمان من ممارسة تلك الحقوق .

٦١ - لا بد لي قبل ختام هذه الكلمة من لفت نظر المجموعة الدولية إلى أن العدوان الإسرائيلي على المفاعل الذري العراقي يشكل عملاً حريباً بكامل صفاته حسب القانون الدولي . ولو وقع مثل هذا العدوان على دولة كبرى لأدى في الغالب إلى حرب عالمية . لكن الخطر الأكبر في هذا هي السابقة التي يشكلها مثل هذا العدوان في العلاقات الدولية . فالعمل الحربي لا يختلف باختلاف الدولة التي ترتكبه سوى في منطق العنصرين ، من أمثال الصحافي ويليام سافاير ، الذي كتب مقالاً في جريدة النيويورك تايمز بتاريخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٨١ قال فيه بالحرف الواحد : « لا داعي لأي شعب أن يخشى اعتداء بالسلاح الذري من إسرائيل أكثر مما يخشى ذلك من الولايات المتحدة . فالتسلح الذي يقصد منه الردع فقط يختلف عن التسلح بقصد الارهاب . وهناك فارق أدبي كبير بين الحالتين » . هذا منطق ويليام سافاير الصهيوني العنصري ، الذي لا يزال يؤمن بأن إسرائيل الصهيونية حمامة سلام وأن الشعوب العربية صقور الحرب . وهذا هو منطق إسرائيل صاحبة السجل الوحشي الدامي خلال الأعوام الثلاثة والثلاثين الماضية .

٦٢ - السيد كوستوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد استرعي انتباه الجمعية العامة إلى الأوضاع الناجمة عن العدوان الذي قام به الطيران الإسرائيلي في السابع من حزيران/يونيه ١٩٨١ ضد المنشآت النووية العراقية الموجودة بالقرب من بغداد فأحدث أضراراً مادية وضحايا مدنية . وكما نذكرون ، فإن الدوائر الحاكمة في إسرائيل كانت قد أعلنت رسمياً مسؤوليتها عن هذا الهجوم .

٦٣ - لقد واجه الرأي العام في بلغاريا - شأنه شأن الرأي العام العالمي - هذا العمل الإجرامي والإرهابي بالاستنكار العميق . إن موقف حكومة بلدي إزاء الهجوم الإسرائيلي قد تم توضيحه أثناء مناقشة هذا الموضوع في مجلس الأمن . إننا نرى أن ذلك يشكل انتهاكاً سافراً للميثاق والقانون الدولي ، الأمر الذي يزيد من مخاطر الوضع المتوتر في الشرق الأوسط . إنه عدوان سافر ومبني ، من شأنه أن يقوّس أسس نظام العلاقات الدولية ، ويعتبر المعتدي مسؤولاً مسؤولية دولية وفقاً للميثاق . إنه أحد مظاهر الإرهاب الذي

الذي يُبذل جهود للقضاء على أخطار الانتشار النووي . إن هذا العدوان يمثل ، في رأينا ، عقبة في طريق هذه الجهود ويهدد باحباط الآمال المعلقة على السلام .

٧٦ - اتنا هنا جميعا لنعبر عن ثقتنا في الأمم المتحدة . ونحن في العالم العربي نعتقد ان السلام لا يمكن أن يقوم الا على أساس الحوار في هذا الاطار الدولي والالتجاء الى القوة للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الدول . وفي هذا الصدد ، ليس هناك أمن دون مسؤولية ودون تطبيق للاجراءات الرادعة التي ينص عليها القانون الدولي . واذن ، الى جانب الاجراءات المنصوص عليها في الميثاق ، يجب علينا أن نبحث بطريقة عملية عن الوسائل والأساليب لاختضاع السيطرة النووية الاسرائيلية لمتطلبات المحافل الدولية .

٧٧ - السيد أوفينيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد أيد الوفد السوفياتي مبادرة مجموعة كبيرة من الدول العربية ودول عدم الانحياز من أجل أن ندرج على جدول أعمال هذه الجمعية العامة بندا حول العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وأثاره الخطيرة في جوانب مختلفة ، ولقد كانت هناك أسباب لا حصر لها لادراج هذا البند على جدول الأعمال .

٧٨ - أولاً أن موضوع الأعمال العدوانية الاسرائيلية ضد الشعوب العربية عموماً كان دائماً امام مجلس الأمن ، حيث كرّس المجلس خمس اجتماعات لهذا الموضوع كما أن هذا الموضوع وارد في جدول أعمال أجهزة الأمم المتحدة الأخرى . إن احتلال اسرائيل للأراضي العربية واعمالها العدوانية الأخرى ضد الدول العربية قد أدبت كثيراً ، إن العمل الاجرامي الاسرائيلي ضد العراق كان انتهاكاً صارخاً آخر للمعايير الدولية وتعكيراً للسلام في الشرق الأوسط . ان هذه الاجراءات والإعمال من جانب اسرائيل ، كما هو معروف ، قد أدبت بالاجماع في مجلس الأمن وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٧٩ - إن الخطر الخاص الناجم عن هذه الغارة الاسرائيلية وعن الغارة التي قامت بها اسرائيل بعد ذلك على بيروت ، يكمن فيما يلي : إن هذا العمل يمثل مرحلة جديدة ووقحة من مراحل سياسة اسرائيل القائمة على إرهابها الدولي ضد الدول العربية ، وهو محاولة لتعزيز الممارسات الاجرامية لما يسمى بالهجمات المجهضة ضد المدن والقرى العربية ، وهو محاولة لأن يحل قانون الغاب محل القانون الدولي والتصرف سياسياً ومن مركز القوة . إن محاولة اسرائيل تبرير عمل القرصنة هذا لا جدوى منها بل إنها لا تستحق الاهتمام بها لولا حقيقة أن هذه المحاولة ترمي بجلاء ليس فقط الى تبرير أعمالها الشريرة ، وانما هي بالأحرى موجهة الى تخويف البلدان المجاورة حتى لا تقوم هذه البلدان بأية أنشطة لا تريدها اسرائيل في المستقبل .

٨٠ - ثانياً ، إن آثار أعمال القرصنة الاسرائيلية تتجاوز نطاق العلاقات بين الدول في منطقة الشرق الأوسط ، إذ أن عملية القصف هذه كانت محاولة ترمي الى تدمير نظام كامل للاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فضلاً عن نظام الضمانات المتعلق بها . ومن المهم أن نلاحظ أنه خلال بحث هذا البند الخاص بالهجوم الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لم نجد وفداً واحداً يشكك في نظام الضمانات الذي وضعته الوكالة .

٦٩ - السيد شويري (لبنان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في ٧ حزيران/يونيه الماضي وبعمل متعمد لا يبرر له ، قامت اسرائيل بالعدوان على المنشآت النووية العراقية مما هدد السلم والأمن في العالم بالخطر ومثل إنتهاكاً خطيراً لمبادئ الميثاق ولقواعد السلوك الدولي . إن خطورة هذا العمل العدواني قد أدركها الجميع ، وإن المجتمع الدولي بكامله قد أدانه . إن مجلس الأمن ومجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، قد أعربا عن إدانتها الشديدة لهذا العمل العدواني ، وفي الوقت نفسه عرضا بعض الإجراءات الواجب إتخاذها .

٧٠ - وما لا شك فيه ان هذا العمل خطير ذو نتائج خطيرة في منطقة ما زال الموقف فيها متفجراً وأنه انتهاك صارخ للقانون الدولي .

٧١ - والواقع ، فما هو الموضوع تماماً ؟ إسمحو لي أن أذكر باختصار بأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية . إن هذه الأهداف هي زيادة إسهام الطاقة الذرية في السلام وفي رخاء العالم كله . وتحقيقاً لهذا الغرض فان الوكالة قد وضعت نظاماً للضمانات يشكل عنصراً أساسياً للمعاهدة الخاصة بمنع الانتشار . إن نظام الضمانات هذا ، كان نتيجة لتعاون دولي وثيق وبعاد بحثه وتحسينه عن طريق مختصين وهو مقرون بالتفتيش الذي تتفق أساليبه مع كل منشأة من منشآت البحوث الخاضعة لهذا النظام . إن طرق تحويل اغراضه الى أغراض غير سلمية معروفة كما وإن عمليات الكشف التي تم وضعها وتطويرها تطبق عند القيام بكل عملية من عمليات التفتيش .

٧٢ - إن منشآت البحوث النووية في العراق لم تكن سراً ، كما أن أنشطتها كانت دائماً وبانتظام تخضع لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار اتفاقية الضمانات الموقعة بين الوكالة والعراق منذ أن أصبح هذا البلد طرفاً في معاهدة منع الانتشار التي بدأ تنفيذها في ١٩٧٠ . إن عمليات التفتيش الأخيرة في تموز ، قد تمت في كانون الثاني/يناير من هذا العام وكانت مرضية تماماً .

٧٣ - ان العدوان الاسرائيلي قد عرض للخطر مبدأ منع الانتشار . إن الانضمام الى معاهدة منع الانتشار ، قد يصبح غير ذي جدوى إذا كان الأعضاء الأطراف فيها لا يتمتعون بالحقوق الناجمة عنها . ومع ذلك فإن اسرائيل المعتدية قد رفضت حتى الآن أن تخضع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومع أنها عضو في هذه الوكالة الا أنها لم تنضم الى معاهدة منع الانتشار . وبذلك بعض النظر عن الخطر الذي هدد العالم ، فان اسرائيل وهي عضو في الوكالة قد زعزعت مبادئ هذه الوكالة وشككت في فعاليتها .

٧٤ - وبالنسبة لبعضنا الذين يريدون أن يضعوا مسألة الشرق الأوسط في مركزها التاريخي ، فانه يبدو أن اسرائيل تجد نفسها اليوم أمام اختيارين : إما قبول العالم العربي كما هو عليه ، وكما سيصير إليه من رفاة ، وإما أن تحاول اخضاع هذا العالم العربي الى تبعية استعمارية وتحلف ثقافي ورغم ثرواته وأهميته الجغرافية الاستراتيجية .

٧٥ - ان العدوان البشع ضد بغداد في يوم الأحد ٧ حزيران/يونيه ، يكشف عن الاختيار الذي أخذت به اسرائيل . وحفاظاً على أسطورة الأمن يجب على اسرائيل أن تؤمن سيطرتها وحققها الغير منازعين في أن تقوم بدور الشرطي بين عشرين بلداً وأكثر من ١٤٠ مليون مواطن يعيشون عند ملتقى التاريخ والعالم . إن المشكلة لا يمكن عزلها عن مشكلة الأمن في المنطقة في الوقت

والتي ستدعم أنشطة الأمم المتحدة .

٨٦ - أثناء مناقشات مجلس الأمن في حزيران/يونيه الماضي ، كانت الظروف غير المقبولة للهجوم الاسرائيلي ضد المفاعل العراقي النووي السلمي في تموز قد أصبحت معروفة تماماً للمجتمع الدولي الذي أفرزه هذا الحادث ، ولقد تلقينا أيضاً دليلاً واضحاً على الطابع الطفاني وغير العادل لهذا العمل العدواني وانتهاكه للمؤسسات الدولية ، والذي يهدد بأن يقلب رأساً على عقب النظام الذي انشئ بعد جهد جهيد لمراقبة الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية .

٨٧ - لقد ادعت اسرائيل منفردة الحق في إصدار حكم نهائي بشأن الخصائص الفنية لمنشآت أوزيراك رغم أنها قد انشئت بالتعاون مع قوى أجنبية موثوق تماماً من تمسكها بالسلم والأمن الدولي كما أن هذه المنشآت تخضع لإشراف منتظم من قبل الأجهزة الدولية المختصة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

٨٨ - إن العراق وقّع على معاهدة منع انتشار الأسلحة وهو بلد ملتزم بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، بلد يخضع تماماً وبصورة منتظمة للضوابط الخاصة بجولات التفتيش المنصوص عليها في الاتفاق الدولي .

٨٩ - ولقد استمعنا وأسعدنا أن نلاحظ الدليل الواقعي الذي قدمته السلطات الفرنسية بالنسبة لخصائص وقدرات وأهداف منشآت المفاعل أوزيراك ، كما علمنا باستحالة إمكانية تحويل هذا المفاعل فنياً إلى منتج للقنابل الذرية ، هذا العمل الذي من شأنه أن يشكل علاوة على ذلك نفقات باهظة لبلد نام يواجه كما يواجه العديد منا ضرورات ملحة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

٩٠ - ولقد أدركنا أيضاً بقلق واقعي ما يشكله هذا العدوان ضد بلد موقع على المعاهدة الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية من تهديد ضد النظام الدولي القائم لمراقبة الأسلحة النووية ككل ، والمبني على أساس الالتزام الاختياري بالمراقبة وبالضوابط التي برهنت على فاعليتها وجدواها .

٩١ - وتبريراً لعملها العدوان ضد المنشآت الاقتصادية لدولة ذات سيادة ، لم تقدم اسرائيل سوى اتهامات دحضتها الوكالات الدولية المسؤولة في الحال كما وردت سلسلة من أكاذيبها المعروفة عن المؤتمرات التي تحاك في الظلام لتدمير اسرائيل تدميراً كاملاً .

٩٢ - إن طبيعة تلك الأعمال الامرائيلية التي تهدف إلى تدمير دوري لكل جهد يبذله جيرانها من أجل التنمية وتحاول الإبقاء على سيطرة اسرائيلية ، ترتبط بإفقار صناعي وتكنولوجيا عسكري للعالم العربي ، مما يشكل في رأيها الوسيلة الأكيدة التي يمكن من خلالها أن تفرض سيطرتها كأمر حتمي .

٩٣ - ومن المستحيل أن نفصل هذا المسلك العدواني من جانب اسرائيل المستمر ضد جيرانها العرب عن رفضها الدائم لقبول الاعتراف بالحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في إنشاء دولة على ترابه الوطني ، وهذه تشكل عقبات رئيسية في طريق إقرار السلم بصورة نهائية في الشرق الأوسط تتحمل اسرائيل مسؤوليتها .

٩٤ - إن العدوان الاسرائيلي ضد المنشآت الذرية العراقية ، يعتبر عملاً لا مبرر له ، وقد أعلن جلالة الملك الحسن الثاني في رسالته للرئيس صدام حسين ما يلي « إن هذا العمل يبدو كتحدٍ سافر لجميع المعايير الدولية ، ولجميع قيم الحضارة ، ولجميع المبادئ

٨١ - إن الوفد السوفياتي يود مرة أخرى أن يعرب عن تأييده للوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام ضماناتها باعتبار أن ذلك أداة هامة للنظام الدولي من أجل منع انتشار الأسلحة النووية . إن هذا النظام يجعل من الممكن استخدامات سلمية للطاقة النووية في جو من الثقة والاحترام المتبادلين . إن الاتحاد السوفياتي كان دائماً يؤيد ويدعو إلى تعزيز معاهدة منع الانتشار ويعتبرها أداة فعالة تضمن منع انتشار الأسلحة النووية في كوكبنا هذا . إن الاتحاد السوفياتي يؤيد الانضمام إلى المعاهدة من جانب جميع دول الشرق الأوسط والدول الأخرى التي لم توقعها حتى الآن .

٨٢ - ثانياً ، من المعروف جيداً أن إسرائيل نفسها رغم نداءات متكررة من جانب المجتمع الدولي ، قد رفضت الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية . إن مسألة طموحات اسرائيل النووية وتعاونها في إنتاج الأسلحة النووية مع النظام العنصري في بريتوريا كانا لسنوات طوال على جدول أعمال الأمم المتحدة . إن الجمعية العامة قد أدانت وبقوة أعمال اسرائيل التي ترمي إلى إقامة وحياة وتصنيع وتخزين الأسلحة النووية وطالبت إسرائيل بأن تضع جميع منشآتها النووية تحت تفتيش وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما طالبت مجلس الأمن باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بشأن موضوع التسلح النووي الاسرائيلي . إن رفض اسرائيل الانصياع لقرارات الأمم المتحدة ، شاهد جلي على حقيقة أن أهدافها الفعلية هي أن تكون لها سيطرتها النووية الخاصة بها في منطقة الشرق الأوسط ، ويمكن لأحدنا أن يتصور نتائج مثل هذه المخططات الطموحة إذا لم يوضع حد لها .

٨٣ - رابعاً ، عند الحديث عن العدوان الاسرائيلي ، لا يمكننا السكوت على دور أولئك الذين يقفون وراء اسرائيل . إن حكومة بيغن ما كان يمكنها أن تجرؤ على تحدي المجتمع الدولي بأسره لو لم تكن مقتنعة بالتشجيع الحقيقي من جانب واشنطن لسياساتها التوسعية وسياسة المغامرة التي تقوم بها . فالحقائق هي الحقائق . لقد تم قصف مركز البحوث النووية بالقرب من بغداد باستخدام أحدث التقنيات العسكرية الأمريكية . إن الحكومة الأمريكية تصرح أن الأسلحة التي تقدمها لاسرائيل يجب أن تستخدم في أغراض دفاعية فقط ، ومع ذلك فقد قامت اسرائيل بالقصف ، ومن الواضح ، أن أساس التعاون الشامل والوثيق بين أمريكا واسرائيل هو طموح الولايات المتحدة إلى استخدام إسرائيل كأداة لتنفيذ سياساتها الامبريالية في الشرق الأوسط ، وقد تأكد ذلك باعلان التعاون الاستراتيجي بين واشنطن وتل أبيب .

٨٤ - خامساً ، يعتبر الوفد السوفياتي أنه يتعين على الأمم المتحدة في مواجهة هذا التصعيد العدواني الاسرائيلي ، أن تتخذ خطوات قوية ضد المعتدي . فالمسألة يجب ألا تقتصر على إدانة اسرائيل وحدها وإنما يجب أن تمتد إلى وقف أي أعمال مشابهة قد تحدث في المستقبل . ومن الضروري أيضاً أن تضمن أن تدفع اسرائيل تعويضات عن الأضرار المادية التي لحقت بالعراق . كما يؤيد الاتحاد السوفياتي الاقتراح القائل بأنه يجب أن تطبق العقوبات المناسبة ضد اسرائيل من قبل مجلس الأمن .

٨٥ - السيد امراي-زنطار (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أولاً وقبل كل شيء أن أقوم بواجب يطيب لي أن أقوم به وهو أن أحيي وقد أنثيوا وبربوا لوجوده هنا لأول مرة كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أتني له كل نجاح في جهوده التي ستكون بالتأكيد إيجابية للغاية

بينها مصر، قد عكست إلى حد كبير رد الفعل الواسع النطاق للمجتمع الدولي الذي شجّب هذا الانتهاك. لن أتحدث عن رد الفعل الواسع النطاق هذا سواء في الرأي العام العالمي أو في المجتمع الدولي ككل، بل سوف أكتفي باقتباس فقرة واحدة من صحيفة نيويورك تايمز في عدد ٩ حزيران/يونيه أي بعد أيام من وقوع هذا العدوان توضح تلك الفقرة أثار ما أقدمت عليه إسرائيل، ليس فقط على السلم والأمن في المنطقة والعالم بل وعلى إسرائيل ذاتها. وأقتبس باللغة الانكليزية:

« إن تعريف إسرائيل المتوسع دوماً للدفاع عن الذات وهم وخيال، ولا بد أن يكون من شأنه أن يوحد عالماً عربياً متحدياً. إنه يقلل بصورة دائمة من تأييد أصدقاء إسرائيل. إن مثل هذا المسلك يعني أن سلوك إسرائيل لا علاقة له بما يدور من أحداث في الشرق الأوسط، ويعني هجوماً مستمراً سعيًا وراء تفوق لا يقف عند حد. إنه يعني سياسة ستجعل من المستحيل تعزيز دفاعات إسرائيل القوية بالدبلوماسية. إن إسرائيل تخاطر بأن تصبح أسوأ، عدو لنفسها* ».

١٠١ - إن وفد مصر الذي شارك في هذه المناقشات ببيانته الذي أورده المستند SIPV/2283 في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨١^(١) قد التقى في التقييم مع الكثير من وفود هذه المنظمة. كما سجل وفدنا موقف مصر حكومة وشعباً في بيان الحكومة المصرية^(٢) الذي وزع بالمستند SI/14513 في ١٠ حزيران/يونيه الماضي، حيث أدان هذا العمل العدواني غير المسؤول الذي يتناقض مع متطلبات السلام ومع المسؤوليات الملقاة على عاتق كل دولة للمساهمة في تهيئة الجو الملائم لخلق الثقة وحسن النية.

١٠٢ - لقد أثار هذا العمل العدواني ردود فعل العالم المتحضر والشعوب المحبة للسلام كلها، حين وجد من يفسر العدوان بأنه دفاع عن النفس، ومن يؤول الهجوم المدبر بأنه عمل وقائي إستراتيجي، وحين وجد من يشكك في فعالية نظام الضمانات الذي تطبقه وكالة الطاقة الذرية. كما وجد من يوجه ضربة ليس فقط إلى منشآت نووية سلمية، بل إلى حقوق الدول كلها في النمو والتقدم المستقل، بفرض الاحتكار النووي والحيلولة دون تقدم دول أخرى في المنطقة في مجال العلم والتكنولوجيا من أجل خدمة السلام وخدمة الشعوب.

١٠٣ - وسأكتفي أيضاً هنا سيدي الرئيس بذكر اقتباس آخر لمصدر أمريكي لا يفترض فيه العداء لإسرائيل أو التحيز ضدها. ففي تصريح لمستر فيليب كلوتزنيك (PHILIP KLUTZINIK) وزير التجارة الأمريكي السابق، والرئيس السابق للمؤتمر اليهودي العالمي في صحيفة الكريستيان ساينس مونيتور في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨١ جاء ما يلي:

« إن شيطان الهجوم الوقائي قد أطلق سراحه، وأنه من السيء لإسرائيل أن تمارس الهجوم دون أن تستنفذ الامكانيات المتاحة لإحلال السلام العام في المنطقة، وهو الطريق الوحيد على المدى الطويل للحفاظ على أمن إسرائيل* ».

١٠٤ - إن استخدام الضربة الوقائية بدعوى الدفاع عن النفس قد أرجعنا خطوات إلى الوراء. فلا أمن إسرائيل يتحقق بضربة وقائية أو بعشرات الضربات الوقائية، ولا إرادة العراق أو الشعوب

الاخلاقية الانسانية، ويشكل محاولة تستهدف تدمير الجهود المخلصة المبذولة لاقرار السلم والأمن في الشرق الأوسط ».

٩٥ - إن النتيجة الأولى لهذا العمل الإجرامي المتسم بالتحدي المستمر، يجب أن تكون الايقاف الفوري وبدون تحفظ لكل مساعدة وبصفة خاصة المساعدة العسكرية التي تقدم لإسرائيل من أجل حرمانها من أسباب وقاحتها والوسائل التي تساعد على الاستمرار في سياسيتها العدوانية. إن البرنامج النووي الاسرائيلي الذي يتم تطويره بعيداً عن الرقابة الدولية والذي يستفيد من الدعم الخفي كالذي تقدمه له جنوب افريقيا، يشكل الخطر المحقق للمنطقة كلها ولذلك يجب أن يكون موضع تفتيش دولي دقيق. وأخيراً فإن ذلك العدوان الاسرائيلي يجب أن لا يدان فقط من حيث المبدأ ومن حيث النتائج المترتبة عليه، وإنما لا بد من تعويض العراق تعويضاً عادلاً، العراق الذي اعتدى على مصالحه المشروعة التي يحميها القانون الدولي اعتداءً غير عادل.

٩٦ - وبهذه المناسبة يتعين على الجمعية أن تؤكد من جديد حق جميع الدول في تنمية تكنولوجياتها النووية التي تحتاجها بحرية وفي وضع برامجها السلمية وتنميتها الاقتصادية في ظل احترام القانون الدولي الذي يتعلق بحماية مجتمعاتنا ضد انتشار الأسلحة النووية.

٩٧ - إن العدوان الاسرائيلي ضد المنشآت النووية العراقية في تموز كان من نتائجه غير المتوقعة، أن أدركت غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المحبة للسلام حقوقها الأساسية في الحصول بحرية على التكنولوجيا الحديثة ضمن احترام القانون الدولي وبمنأى عن القهر أو أي تهديد خارجي يقوم على المصالح الاحتكارية والرغبة في السيطرة. وفي ذات الوقت الذي نطالب فيه ادانة العدوان الاسرائيلي في الجمعية العامة. فإن جميع البلدان الصغيرة المحبة للحرية يجب أن تحصل هنا على تأكيد واضح لحقوقها الثابتة في الحصول على التكنولوجيا، وهي الضمان الوحيد لتنميتها وتقدمها.

٩٨ - السيد عصمت عبد المجيد (مصر): بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس، بدأت الجمعية العامة منذ صباح أمس مناقشة بند جديد أدرج على جدول أعمال الدورة السادسة والثلاثين عنوانه « العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والسلم والأمن الدوليين ».

٩٩ - وللوهلة الأولى، نشعر أن عنصراً جديداً قد أضيف إلى عناصر قديمة ومزمنة ساهمت مجتمعة ومتفرقة في دفع الأوضاع الاقليمية في الشرق الأوسط، ثم في العالم، إلى المزيد من التعقيد والمزيد من التدهور، وكان الشرق الأوسط لا يزال بحاجة إلى مشكلات جديدة ولما يستطع حتى الآن أن يكسر الحلقة المفرغة من الأزمات والحروب والغليان الذي يعيشه منذ عشرات السنين. إن القراءة الأولى لهذا البند الجديد توضح بكل جلاء كم من القضايا يحتويها، وكم من الآثار الخطيرة يشير إليها، فكأنه في إيجاز شديد قد حشد كل مشكلات الشرق الأوسط القديمة والمزمنة، في صورة جديدة ومفرعة في نفس الوقت.

١٠٠ - إذا كان قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي صدر بالاجماع قد عبر عن الإدانة القوية لهذا العمل العسكري كما وصفته فقرات القرار باعتباره انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، فإن مناقشات مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه الماضي، والتي شارك فيها عدد كبير من الدول من

* أوردها المتحدث بالانكليزية.

وبربودة تهنته بلادي الحارة لقبول هذا البلد عضواً في الأمم المتحدة ، وأمل أن اشترك هذا الوفد في أعمال المنظمة سوف يسهم في تحقيق الأهداف التي نطمح اليها جميعاً .

١٠٩ - مرة أخرى يواجه المجتمع الدولي عملاً غير مشروع وله آثار بعيدة المدى بالنسبة للسلم والأمن الدوليين ، ومرة أخرى تجد الجمعية العامة نفسها مضطرة الى أن عملاً من أعمال الانتهاك الواضح لميثاق الأمم المتحدة ومعايير السلوك الدولي السليم . وكما لو كانت الهجمات المتكررة من الجو والأرض على النجوع الآمنة والأطفال والنساء الأبرياء في لبنان وفلسطين ولم تكن كافية . فقد وجدنا اسرائيل تذهل العالم كله في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨١ بهجومها الجوي المبيت غير القائم على أساس والذي لم يسبق له مثيل على المنشآت النووية العراقية المخصصة للأغراض السلمية . إن اسرائيل بفعلها هذا قد انتهكت كل قرار يتعلق بها ، أصدرته الأجهزة المختصة في هذه المنظمة بما في ذلك مجلس الأمن ، واختارت في ذلك اليوم أن تقوض دعائم الميثاق ، ومبدأ عدم استعمال القوة وبالتالي الأساس الذي تستند عليه هذه المنظمة في وجودها .

١١٠ - وقد قال لنا السيد بلوم من اسرائيل يوم أمس ، بمنطقه الملتوي كالعادة أن هذا العمل العدواني يبرره ما يلي :

« ونظراً لعدم فعالية الضمانات القائمة فيما يتعلق بالمفاعلات من طراز أوزيراك واجهت اسرائيل بوضوح خطراً قاتلاً . وقد كان من غير المتصور أن دولة تتعرض لمثل هذا التهديد يمكن أن تعهد بأمنها الأساسي الى إجراءات تفتيش محدودة بحكم الظروف التعاقدية التي ليست ملزمة ولا مطلقة » [الجلسة ٥٢ ، الفقرة ٥٥] .

١١١ - أليس من الغريب ، ومن قبيل السخرية أن تحاول دولة مثل اسرائيل ، التي لديها قدرة نووية مؤكدة ، ولا تخضع لأي إشراف أو تفتيش دولي أو اقليمي أو ثنائي ، أن تبرر هجومها ضد العراق وهي دولة موقعة على معاهدة عدم الانتشار وطرف فيها ، على أساس أن امتلاك العراق لمنشأة للبحوث النووية يمثل تهديداً « للأمن الأساسي » لاسرائيل ؟

١١٢ - لقد كان السفير أوتونو من أوغندا مُحققاً تماماً عندما قال في ١٥ حزيران/يونيه أمام مجلس الأمن :

« إن الحجة الاسرائيلية هي محاولة غريبة وملتوية ولا يمكن قبولها وهي ترقى الى تشويه غريب لمعايير القانون الدولي » . « .. إنها أشبه بقاطع طريق مسلح يدخل الى المحكمة ويأخذ الجميع رهائن ثم يتحدث الجباة حول فضائل أن يكون الانسان مواطناً ملتزماً بالقانون »^(١) .

١١٣ - وقد أعلن الاستاذ و . توماس مالميسون ، مدير برنامج القانون الدولي والمقارن بجامعة جورج تاون أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي في جلسة عقدت في ٢٥ حزيران/يونيه هذا العام ما يلي :

« ... من غير المعقول بالنسبة لاسرائيل أن تدّعي أنها لم تنتهك وحدة أراضي العراق . ومن الواضح أن مفاعل أوزيراك كان على أرض العراق ، وبالإضافة الى ذلك فإن الهجوم على المفاعل كان انتهاكاً للمجال الجوي العراقي وأيضاً المجال الجوي للمملكة العربية السعودية والأردن . وفي ظل المعايير الثابتة للدفاع عن النفس كان للعراق كل الحق المشروع لو أنها أسقطت الطائرات الاسرائيلية . وفي الوقت نفسه انتهكت

العربية تُدمر بهدم مفاعلاتها ومنشآتها النووية ، وستظل للأسف الشديد القوضى وعدم الاستقرار والرغبة في الثأر والانتقام هي الأمر اليومي في ميدان الشرق الأوسط .

١٠٥ - لا أجدني بحاجة بعد مناقشات طويلة عشناها جميعاً في حزيران/يونيه الماضي ، أن أكرر رفضنا وإدانتنا التي هي في الواقع جزء من رفض وإدانة المجتمع الدولي كله ودون استثناء لهذا العمل العدواني . ولا أجدني أيضاً بحاجة الى أن أكرر ما سبق أن تشرفت بإعلانه باسم وفد مصر أمام مجلس الأمن في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨١ لأن هذا موقف مبدئي وثابت تجاه قضية مبدئية تعلو على كل خلاف وتتجاوز كل الأزمات العارضة التي ستزول حتماً بين مصر وأشقائها العرب . واسمحوا لي أن أقتبس فقرة واحدة من بيان وفد مصر في ١٥ حزيران/يونيه الماضي أمام مجلس الأمن حين ذكرت الآتي :

« لم يكن إحساس مصر بهذا العمل العدواني إلا جزءاً من إحساس كافة الدول والشعوب العربية ، فمصر كانت وستظل دائماً جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية ، فتاريخنا واحد وأمالنا واحدة ومصيرنا واحد .

وليدرك الجميع أفراداً وحكومات أن المصالح القومية لمصر هي المصالح القومية للشعوب العربية ، نقول ذلك ونؤكد بأعلى صوت وبأوضح صوت . وإن مصر مثلها نهضت بمسؤولياتها في الحرب ، سوف تنهض بمسؤولياتها في السلم ، لتحقيق مسؤولياتها التاريخية للدفاع عن آمال الشعوب العربية ومصالحها المشروعة » .

١٠٦ - لا أبالغ أن قلت أن الآثار التي ترتبت على الهجوم الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي لم تقتصر فقط على النظام الدولي القائم للاستخدامات السلمية للطاقة النووية أو منع انتشار الأسلحة والأمن والسلم الدوليين بل تجاوزتها الى ما هو يبعد بكثير . لعل أخطر ما دمرته اسرائيل ليس بالمفاعل النووي العراقي الذي سوف يعيد العراق تشييده تأكيداً لحقه في التطور ، ولكن ما دمرته اسرائيل هو بناء الثقة الذي كان يجب أن تدعم اسرائيل اسسه بدلاً من أن تزعزعها ، فلم يكن ما أقدمت عليه اسرائيل ، وبأي معيار ، دفاعاً عن النفس أو الذات بل هدماً للنفس والذات ولو على المدى البعيد ، ولم يكن إلا خطوة بل خطوات الى الوراء في طريق السلام وبناء الثقة المتبادلة . وإذا كانت اسرائيل قد دمرت المفاعل النووي السلمي في العراق ، فلا هي دمرت ارادة شعب العراق ولا هي دمرت ارادة الشعوب العربية وتصميمها على أن تلحق بالتطور الحضاري ، والعلمي لتحقيق لأبنائها التقدم والرخاء والسلام .

١٠٧ - إن الأمن والسلام في الشرق الأوسط لا يتحقق بالعدوان وبالهجوم المدير أو الوقائي ، بل بكسر حاجز الخوف والشك والكرهية التاريخية بين شعوب المنطقة بالسعي الجاد والمسؤول نحو تسوية سلمية عادلة لمشكلة الشرق الأوسط ، وجوهرها وقلبها قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير ، وحقه في العودة الى وطنه وإقامة دولته الحرة المستقلة ، ومن أجل هذا السلام وهذه الغاية النبيلة تعمل مصر بكل الصديق وبكل العزم وبكل الاصرار .

١٠٨ - السيد الشيخ (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في مستهل كلمتي إسمحوا لي أن أقدم لوفد أنتيغوا

من الخطر من خلال أفعالها العدوانية وسياسات التوسع المستمر والاحتلال والضم. وبالنظر الى مسؤولياتها الدولية عن هذا العمل العدواني وتمشياً مع قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، يجب على اسرائيل أن تدفع تعويضاً مناسباً وفورياً عن الأضرار المادية والخسائر في الأرواح الناجمة عن هذا العمل العدواني.

١١٦ - إن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن كل التدابير اللازمة والفعالة التي ترمي الى ردع هذه الأعمال العدوانية والعشوائية والمعاقبة عليها كتلك الأعمال التي ارتكبتها اسرائيل. إن اعتياد وتطبيق هذه التدابير يعتمد أساساً على إرادة جميع أعضاء المنظمة وتقديرهم للمسؤولية. إن السير في طريق جاد كهذا يجعل الدول الأعضاء تحترم التزامها بالميثاق، ويمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤوليته الأولى الخاصة بالحفاظ على العدالة والسلام والأمن الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥

الملاحظات

- (١) انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السادسة والثلاثون، الجلسة ٢٢٨٢.
- (٢) المرجع نفسه، الجلسة ٢٢٨٠.
- (٣) المرجع نفسه، الجلسة ٢٢٨٣.
- (٤) المرجع نفسه، السنة السادسة والثلاثون، ملحق نيسان/ابريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨١، الوثيقة SI/14513.

اسرائيل الفقرة الأخيرة من المادة ٢، والفقرة ٤ من (ميثاق الأمم المتحدة) بشن هجوم جوي على نحو لا ينسجم ومقاصد الأمم المتحدة. ومن بين المقاصد المعلنة للأمم المتحدة في المادة ١ من الميثاق مبدأ الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي.

١١٤ - ويجب على المجتمع الدولي ككل أن يشعر بالقلق إزاء التطورات الخطيرة التي حدثت في ٧ حزيران/يونيه، والآثار الخطيرة على السلم والأمن الدوليين، وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط. ودون شك فإن مفهوم اسرائيل الغريب «للامن الوطني» والذي بنى عليه السيد بلوم دفاعه عن هجوم ٧ حزيران/يونيه ليس له حدود وغامض ولا يمكن تحديده الى درجة أن أي نشاط مشروع في المنطقة يمكن أن تفهمه وتصوره اسرائيل على أنه تهديد ممكن «لأمنها». إن مثل هذا التطور الخطير هو دليل واضح على أن اسرائيل تجر العالم نحو تقنين إرهاب الدولة. ويتحتم على المجتمع الدولي ألا يقتصر في مواجهة هذه الأعمال الإجرامية لاسرائيل على إدانتها بمجرد الكلمات. لقد آن الأوان للجمعية العامة أن تواجه هذا الواقع الخطير للموقف في الشرق الأوسط وأن تعالجه.

١١٥ - يجب أن تطالب الجمعية العامة مجلس الأمن بأن يحقق في أنشطة اسرائيل النووية وتعاونها مع النظام العنصري في بريتوريا من أجل تكريس التحالف غير المقدس بين الصهيونية والفصل العنصري. كما يجب مطالبة مجلس الأمن بأن يبدأ في اتخاذ تدابير إجبارية فعالة لمنع اسرائيل من تعريض السلم والأمن الدولي لمزيد